

في التاريخ

[الحكم الثنائي]

اتفاقية الحكم الثنائي

وقعت لتحديد مستقبل السودان السياسي بين بريطانيا التي مثلها اللورد كرومر المندوب السامي البريطاني في مصر ومصر التي وقع نيابة عنها بطرس غالي رئيس الوزراء المصري.

وقعت الاتفاقية في ١٩ يناير ١٨٩٩ وظلت تحكم السودان حتى عام ١٩٥٣ (تاريخ توقيع اتفاقية الحكم الذاتي) وقد استطاعت بريطانيا من واقع احتلالها لمصر وبقوتها الدبلوماسية والعسكرية أن تقيم حكماً تنفرد فيه بالسلطة مع منح مصر بعض الامتيازات.

تكونت الاتفاقية من ١٢ مادة (بند) ومقدمه قصيرة وقد أكدت في مقدمتها أن فتح السودان تم بمجهودات بريطانية، مصرية مشتركة مؤكداً على مشاركة بريطانيا في حكم السودان بحق الفتح.

المادة الأولى: حددت حدود السودان السياسي بأنه يشمل كل الأراضي جنوب خط ٢٢ شمالاً أي الأراضي التي كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل الثورة المهدية، وكذلك الأراضي التي يمكن ضمها مستقبلاً.

المادة الثانية: أقرت رفع العلمين (البريطاني والمصري) في كافة أجزاء السودان عدا سواكن التي يرفع فيها العلم المصري.

المادة الثالثة: ركزت السلطات المدنية والعسكرية في يد موظف أطلق عليه (حاكم عموم السودان) عرف الحاكم العام ، يتم تعيينه بأمر عال من خديوي مصر بناء على طلب من الحكومه البريطانيه.

المادة الرابعة: جعلت القوانين والأوامر واللوائح تصدر مباشرة من الحاكم العام، ومنح بذلك سلطات واسعة في إلغاء وتعديل القوانين دون الرجوع لدولتي الحكم الثنائي.

المادة الخامسة: منعت تطبيق اي قانون مصري في السودان الا بموافقة الحاكم العام.

المادة السادسة: منحت الأجانب حرية الإقامة والتجارة بالبلاد مع حرمانهم من الامتيازات الخاصة.

المادة السابعة: إستثنت البضائع المصرية الواردة إلى السودان من الجمارك.

المادة الثامنة: منعت تطبيق أحكام المحاكم المختلطة المصرية في كل أجزاء السودان عدا سواكن التي ظلت تحت وضع خاص حتى يوليو ١٨٩٩م.

المادة التاسعة: وضعت البلاد - عدا سواكن - تحت الأحكام العرفية (الطوارئ).

المادة العاشرة: أقرت ان تعيين وإقامة ممثلي الدول الأجنبية في السودان يخضع لموافقة بريطانيا.

المادة الحادية عشر: منعت تصدير وتوريد الرقيق إلى السودان.

المادة الثانية عشر: جعلت صناعة وبيع الخمر والأسلحة تسير وفقاً لمعاهدة بروكسل الموقعة في ٢ يوليو ١٨٩٠م.

نظام الحكم والإدارة في فترة الحكم الثنائي

أنشأ في السودان نظاماً إدارياً مركزياً يقف على قمته الحاكم العام، وكان اللورد كرومر المندوب السامي البريطاني في مصر مهندس هذا النظام ، وتولى كتشنر منصب الحاكم العام خلال الفترة من يناير ١٨٩٩م حتى ديسمبر ١٨٩٩م، وهو القائد العسكري و كان طابع الدولة عسكرياً في كل إداراتها، حيث كانت المديريات تحكم بمديرين من قادة الجيش الغازي وقسمت المديريات إلى مراكز وعلى رأس كل مركز مفتش من ضباط الجيش، وكان المأمير ونوابهم من المصريين وهكذا اتسمت الإدارة

المــراد فـي التـأريـخ - الحـكم الثـنـائـي

بالإنضباط والطاعة العسكرية. ثم بدأ التغيير تدريجياً باستيعاب خريجي الجامعات البريطانية.

وبنهاية فترة كتشنر خلفه السير ريجنالد ونجت (١٩٠٠ - ١٩١٦م) الذي يعتبر مؤسس النظام الإداري الاستعماري في السودان اذ انه:

- إستفاد من نمطي الإدارة التركي والمهدوي.
- إستفاد من تجارب بريطانيا في المستعمرات الأخرى.
- إستبدل العسكريين بموظفين من ذوي الخبرة والكفاءة.
- عمل علي كسب ثقة الأهالي حيث طاف البلاد ووزع كساوي الشرف علي الزعماء والأعيان.

وبعد ونجت تعاقب على المنصب سبعة حكام هم:

١. السير لي استاك ١٩١٧م - ١٩٢٤م
٢. السير جفري ارثر ١٩٢٥م - ١٩٢٦م
٣. السير جون مفي ١٩٢٦م - ١٩٣٣م
٤. السير ستيوارت سايمز ١٩٣٤م - ١٩٤٠م
٥. السير هربرت هدلستون ١٩٤٠م - ١٩٤٧م
٦. السير روبرت هاو ١٩٤٧م - ١٩٥٥م
٧. السير نوكس هلم ١٩٥٥م حتى إعلان الاستقلال

المفتش العام:

المــراد في التاريخ – الحكم الثنائي

أنشئت هذه الوظيفة عام ١٩٠٠م من قبل ونجت خصيصا لسلطين باشا النمساوي الذي كان يعمل نائب لمدير المخابرات منذ ١٨٩٥م، وأصبح سلطين الرجل الثاني في الإدارة ومستشار الحاكم العام في الشؤون الاهلية والقبلية وعليه:

- مراقبة المفتشين في المديريات.
- الإشراف على إدارة المخابرات.

عمل سلطين علي تعيين زعماء القبائل وترسيخ النفوذ القبلي وقد انتهى المنصب باستقالته عام ١٩١٤م.

السكرتيريون الثلاثة :

السكرتير الإداري : مسؤول عن:

١. المديريات

٢. تحركات الأجانب في السودان.

٣. إصدار الرخص التجارية في المناطق المقفولة.

٤. نقل وترقي الموظفين.

٥. السجون والشرطة.

كانت وظيفة الشرطة قد أسندت للمصريين ثم استبدلوا بالسودانيين، تطور منصب السكرتير الإداري في عام ١٩٥٠م إذ أصبح بمثابة رئيس الوزراء وتعاقب علي المنصب عدد من الاداريين الاكفاء مثل:

١. ماكمايكل ٢. دوقلاوس نيوبولد ٣. جيمس روبرتسون

السكرتير القضائي :

مسؤول عن وضع القوانين ويعاونه ثلاثة قضاة، وفي عام ١٩٠٤م أنشئت المحاكم المدنية في الخرطوم وسواكن، وأصبح مدير المديرية قاضي من الدرجة الأولى ومفتش المركز قاضي من الدرجة الثانية والمأمور من الدرجة الثالثة.

السكرتير المالي :

حددت سلطاته بقانون صدر عام ١٨٩٩م كان عليه:

١. إعداد وتنفيذ الميزانية ٢. الإشراف على أمين المخازن ٣. تعيين الموظفين الذين تزيد مرتباتهم عن خمسة جنيهات.

قلصت صلاحيات السكرتير الإداري في فترة ونجت وكان المالى بيرانرند باشا اشهر من شغل المنصب خلال الفتره (١٩٠٠م - ١٩٢٣م).

ومن الوظائف المهمة فى فترة الحكم الثنائى:

- السكرتير الخاص للحاكم العام.

- وكيل حكومة السودان في مصر (بمثابة السفير).

ومن الإداريين البارزين مديرو المصالح مثل مصلحة المساحة، الزراعة، الغابات ومصلحة المخابرات و منذ ١٨٩٥م أصبحت مصلحة المخابرات تدار بنائب مدير تحت اشراف سلاطين باشا وكان أغلب العاملين فيها من السوريين.

ومن اشهر مديري المصالح جميس كرى الذي شغل منصب أول مدير للتعليم (المعارف) .

مجلس الحاكم العام:

تكون باقتراح من ونجت عام ١٩١٠م وهو مجلساً تشريعياً وتنفيذياً ويتكون من السكرتيرين الثلاثة والمفتش العام بالإضافة إلي اثنين الي اربعة من البريطانيين يعينهم الحاكم الحاكم، لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد ومن سلطات المجلس:

١. إجازة الميزانية ٢. إقرار القوانين والأوامر.

وينظر بصفة إستشارية في:

١. ما يتعلق بالدفاع ٢. تعيين وترقية الموظفين .

يحدد الحاكم العام إجتماعات المجلس ، وله الحق في تعطيل قراراته مع توضيح الأسباب.

الإدارة في المديریات :-

قسم السودان إلى مديريات، استقرت في آخر الأمر على تسع وهي الخرطوم- الشمالية - النيل الأزرق - كسلا - كردفان - دارفور - الاستوائية - بحر الغزال - وأعالي النيل، وعلى رأس كل مديرية مدير والمديرية مقسمة إلى مراكز وعلى رأس كل مركز مفتش، وقسمت المراكز إلى اقسام وعلى رأس كل قسم مأمور، وكان على مدير المديرية ومعاونيه:

١. حفظ الأمن ٢. جمع الضرائب ٣. إدارة القضاء

٤. تطوير الموارد الزراعية والصناعية ٥. الإشراف على الموظفين

ولا يسمح لمدير المديرية أن يتصل بالحاكم العام ويكون اتصاله بالسكرتيرين الثلاثة فيما يخصه.

موظفو الحكومة:

(١) البريطانيون:

استعانت الحكومة في البداية بضباط الجيش الذين احتلوا الإدارة العليا، ولم تتوافر لهؤلاء الكفاية الإدارية، وبحلول عام ١٩١٠م أخذت الإدارة في تعيين خريجي الجامعات البريطانية خاصة اكسفورد وكمبرج وقد بلغ عدد الخريجين العاملين بالسودان ٣١٥ خريج حتى عام ١٩٣٣م إستمر معظمهم في خدمة حكومة السودان حتي التقاعد، وتقلد بعضهم وظائف عليا في المستعمرات البريطانيه مثل ماكمايكل حاكم عام تنجانيقا وجميس روبرتسون حاكم عام نيجيريا.

(٢) المصريون :

لم تكن الحكومة البريطانية تفضل استخدامهم خوفاً من انتشار الدعاية المصرية، وقد عملوا في وظائف المأمير ونوابهم، مدرسين، وقضاة في المحاكم الشرعيه.

(٣) الشوام والأقباط :

عملوا في وظائف كتبه وصرافين ومترجمين في البوسته والتلغراف والمخابرات.

(٤) السودانيون :

إستعانت بهم الحكومة في تثبيت اركان الحكم، وعملت الحكومة على إنشاء المدارس وفتحت الورش وعينت خريجي المدارس وكلية غردون في بعض الوظائف المدنيه والجيش بدلا من المصريين.

كونت الإدارة البريطانية في عام ١٩٠١م لجنة من العلماء الذين درسوا بالأزهر، وتعاونت مع زعماء الطرق الصوفية لتمتعهم بنفوذ شعبي واسع، كما إتجهت إلى الإدارة الأهليه حيث أنها:

- أصدرت قانون سلطات مشائخ قبائل الرحل عام ١٩٢٢م.

- أنشئت المحاكم القروية عام ١٩٢٥م.

- أصدرت قانون سلطات المشايخ عام ١٩٢٧م ثم عدل عام ١٩٢٨م
- أصدرت تشريع محاكم الجنوب عام ١٩٣١م ومنح زعماء قبائل الجنوب سلطات قضائية.
- في عام ١٩٣٨م بدأت الحكومة في التفكير في إدخال نظام الحكومات المحلية ليتدرب السودانيون على إدارة مدنها وأريافهم فبدأت المجالس البلدية والريفية أعمالها، وقد بلغ عدد المجالس الريفية والبلدية في عام ١٩٥٢م حوالي ٥٦ مجلساً وكان الهدف من المجالس هو إشراك أهل السودان في الإدارة.

تطور المؤسسات الدستورية في فترة الحكم الثنائي

- نتيجة للتطورات خلال الحرب العالمية الثانية ونمو الوعي القومي، إنتهجت الإدارة البريطانية في السودان سياسة تهدف إلى جذب المثقفين من أهل السودان.
- في مجال الحكم بدأت بتقليص الإدارة الأهلية وتكوين المجالس المحلية.
- في عام ١٩٣٧م صدر قانون المجالس البلدية للمدن الكبيرة مثل الخرطوم وبورتسودان.
- ثم قانون مجالس المدن الصغيرة مثل الأبيض وكسلا.
- ثم قانون المجالس الريفية.
- في عام ١٩٤٣م صدر قانون المجلس الاستشاري لشمال السودان، وبصدور القانون إقتراح السكرتير الإداري منح المجالس المحلية سلطات مالية وإدارية.
- في عام ١٩٤٤م صدر قانون مجالس المديريات ليتم إنتخاب أعضاء المجلس الاستشاري من بينها.

أسندت رئاسة المجلس الاستشاري للحاكم العام وينوب عنه السكرتيون الثلاثة أما عضويته فتتكون من ثمانية عشر عضواً يمثلون المديريات الشمالية الست وثمانية يمثلون المصالح الاقتصادية والزراعية واثنين الغرف التجارية، وضم المجلس أعضاء

شرف وهم السيد علي الميرغني راعي طائفة الختمية والسيد عبد الرحمن المهدي زعيم الأنصار.

نص قانون المجلس على انه مجلس استشاري يقدم النصح للحاكم العام في المسائل التي يبحثها مجلسه، ويعقد المجلس جلستين في العام وقراراته ليست ملزمة للحكومة، كما أن غالبية أعضائه من إداره الأهليه وقد إقتصرت عضويته علي المديريات الست.

الجهات التي عارضت المجلس الاستشاري:

- الحكومة المصرية: اعتبرته محاولة من بريطانيا للتخلص من النفوذ المصري في السودان وفصل الجنوب عن الشمال.
- مؤتمر الخريجين: اعتبره مجرد هيئة استشارية محدودة السلطات ولا يمثل خطوة نحو الحكم الذاتي.
- حزب الأشقاء: يرى أن غالبية اعضاء المجلس من زعماء القبائل الذين وصفوا بانهم عملاء لبريطانيا ورموز للجهل والتخلف.

الجهات التي رحبت بالمجلس:

- السيد عبد الرحمن المهدي زعيم الأنصار الذي اعتبره:
 - (١) خطوة نحو الحكم الذاتي.
 - (٢) يهيئ فرصة للتدريب على الحكم.
 - (٣) وسيلة للضغط التدريجي على الإدارة البريطانية.
- إعتبرت الإدارة البريطانية ممثلة في الحاكم العام ان المجلس أول تعبير محدد للأمة السودانية، وأنه اول خطوة نحو الحكم الذاتي . وبسبب المعارضة التي واجهها المجلس ولفشله في أن يستوعب الطموح الوطني، ولتوسيع قاعدة المشاركة في الحكم بدأت الإدارة البريطانية في البحث عن صيغة أخرى اكثر فعالية لإشراك السودانيين في

الحكم فقد أوكلت هذه المهمة للمجلس الإستشاري ، الذي عقد مؤتمر إدارة السودان في عام ١٩٤٦م وأصدر المؤتمر توصياته بإنشاء جمعية تشريعية لكل السودان ومجلس تنفيذي يحل محل مجلس الحاكم العام

الجمعية التشريعية :

دخلت الحكومتان المصرية والبريطانية في مفاوضات بينهما في عام ١٩٤٦م لتعديل معاهدة ١٩٣٦م وقد انتهت المفاوضات إلى مشروع اتفاقية صدقي - بيضن (إسماعيل صدقي رئيس وزراء مصر ومستتر ارنست بيضن وزير خارجية بريطانيا). أكدت الاتفاقية الحكم الذاتي وتقرير مصير للسودان إلا انها قرنت ذلك بالوحدة مع مصر. وقد عارض حزب الأمة هذا الأمر وبدأ في الضغط على الحكومة وأخيراً فشلت مفاوضات ١٩٤٦م وفي هذه الظروف اشتد الصراع بين مصر وبريطانيا حول السودان حتى رفع الأمر إلى مجلس الامن الدولي في عام ١٩٤٧م وقد تم تعليق هذه المسألة.

ومن ثم اتجهت الحكومة البريطانية في السودان الي تنفيذ توصيات مؤتمر ادارة السودان وذلك بإنشاء جمعيه تشريعيه ومجلس تنفيذي.

تكونت الجمعية التشريعية من خمسة وسبعين عضواً منهم ثلاثة عشر عضواً انتخبوا من مجالس الجنوب، واثنين وخمسون عضواً شمالياً واعطى قانون الجمعية الحاكم العام الحق في تعيين عشرة أعضاء وقد انتخبت الجمعية السيد عبد الله خليل رئيساً لها. وكان لا يحق للجمعية مناقشة:

(١) علاقه بين دولتي الحكم الثنائي.

(٢) العلاقات الخارجيه

(٣) الجنسيه السودانيه

(٤) مايتعلق بالدستور

الا انها كانت افضل من المجلس الاستشاري اذ انها مثلت جميع السودان وعبرت عن تخلي الحكومه عن سياسة فصل الجنوب.

عارضت الأحزاب الاتحادية قانون الجمعية التشريعية وقاطعت انتخاباتها ونظمت ضدها المظاهرات. وقد قمعت الحكومة المظاهرات بالقوة واعتقلت المتظاهرين على رأسهم إسماعيل الأزهرى.

أما حزب الأمة وكيان الأنصار فقد رحبوا بالجمعية التشريعية وشاركوا في انتخاباتها.

المجلس التنفيذي:

نص قانون الجمعية التشريعية علي انشاء مجلس تنفيذي يحل محل مجلس الحاكم العام وقد تكون من ١٢ - ١٨ عضواً على ان يكون نصفهم من السودانيين ويضم في عضويته السكرتيرون الثلاثة والحاكم العام بسلطاته الواسعه التي تصل الي الغاء قرارات المجلس.

أزعجت هذه التطورات الدستورية الحكومة المصرية فأعلن مصطفى النحاس باشا رئيس وزراء مصر عام ١٩٥١م إلغاء معاهدة ١٩٣٦م واتفاقية الحكم الثنائي ١٨٩٩م وأعلن فاروق ملكاً على مصر والسودان إلا أن التطورات المتسارعة في مصر جاءت بثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م.

التطورات الاقتصادية في فترة الحكم الثنائي

وصف الاقتصاد في فترة المهديّة بأنه اقتصاد حرب، حيث وجه الاقتصاد لسدّ ضروريات المعارك واحتياجاتها وأصيبت حركة السوق في فترة المهديّة بالشلل وذلك بسبب المعارك والاضطرابات وما صاحب ذلك من فوضى أدت إلى إحجام التجار

الأجانب عن ممارسة نشاطهم، كما اضطرت العملة لذلك لم تشهد فترة الخليفة نشاطاً تجارياً فعالاً.

عموما فإن الحروب في فترة المهديه انهكت الإقتصاد فالتجاره إضمحلت والأيدي العاملة نقصت والزراعه قلت والثروه الحيوانيه تضاءلت.
تطور الاقتصاد السوداني في فترة الحكم الثنائي:

نظام ملكية الأرض:

بعد هزيمة المهديه اصبح من الضروري حل النزاع حول ملكية الارض فاصدرت الحكومة القوانين التالية :

- في عام ١٨٩٩ صدر قانون ملكية الارض وقد نص علي ان الاحتلال المستمر للأرض منذ مجئ الحكم الجديد يعطي الشخص حقا اوليا لملكيتها.
- في عام ١٩٠٣ صدر قانون يعطي الحكومه الحق في الإستيلاء علي الأراضي التي تحتاجها للصالح العام.
- في عام ١٩١٢ تم تسجيل جميع الاراضي الزراعيه.
- في عام ١٩٢٥ اصبحت جميع الاراضي غير المسجله ملكا للدولة.
- قامت الحكومة باستئجار الارض من اصحابها لإنشاء مشروع الجزيره لمدة ٤٠ سنه.
- وشجعت زعماء القبائل وشيوخ الطرق الصوفيه علي امتلاك مشاريع علي ضفاف النيلين الأبيض والأزرق.

النقل:

كانت السكة حديد أكثر وسائل النقل تأثيراً على حياة أهل السودان وقد بدأ إنشاء الخط الحديدي عام ١٨٩٧م وذلك لتسهيل الغزو ضد المهديه.

وفي ديسمبر وصل الخط الحديدي إلى الحلفايا ووصل سواكن عام ١٩٠٥م وفي عام ١٩٠٧م انتقلت ورشة السكة حديد من حلفا إلى عطبرة. وعندما أنشئ ميناء بورتسودان عام ١٩٠٩م وصله الخط الحديدي في نفس العام وفي عام ١٩٠٧م شيد كبري النيل الأزرق فامتد الخط من الخرطوم بحري إلى الخرطوم ثم ود مدني عام ١٩٠٩م ومنها إلى سنار ثم كوستي فالأبيض. وقد أثرت السكة حديد تأثيراً كبيراً على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في السودان وربطت تجارة السودان بالعالم الخارجي. وكانت الملاحة النهرية محدودة لوجود الشلالات ولم يحدث تطور في مجال الطرق البرية لإرتفاع تكاليف رصفها.

الري:

قضية الري قضيه سياسيه لأنها تمس مصر في مياه النيل الذي يمثل شريان الحياة بالنسبه لها. وعندما بدأ العمل في مشروع الجزيرة قبل الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨م) ثم استؤنف بعدها تقرر ري ثلاثمائة ألف فدان في مشروع الجزيرة من مياه النيل إلى أن يتم الاتفاق بين البلدين.

وقعت اتفاقية مياه النيل عام ١٩٢٩م وحصلت مصر بموجبها على نصيب الأسد من مياه النيل، وقبل توقيع الاتفاقية بدأت الإدارة البريطانية في السودان في دراسة وتشديد مشاريع الري، وبدأت العمل في خزان سنار عام ١٩١٤م وتوقف بسبب الحرب العالمية الأولى واكتمل عام ١٩٢٥م، وكان تشييد خزان سنار وشق القنوات والترع والجداول التي تروي مشروع الجزيرة ثورة في مجال الري وأدخلت الإدارة البريطانية الري بالطمبات على النيلين الأزرق والأبيض.

الزراعة:

كان الاهتمام بزراعة القطن المحور الذي قامت عليه السياسة الزراعية للحكم البريطاني في السودان، وذلك لتلبية احتياجات شركات الغزل والنسيج البريطانية، ففي البداية أنشأت الحكومة عدد من المشاريع التجريبية مثل مشروع الزيداب، ثم وقع الاختيار على منطقة الجزيرة لإقامة مشروع لزراعة القطن طويل التيلة، وأوكل للشركة الزراعية السودانية وهي شركة بريطانية تشييد المشروع بقرض من الحكومة البريطانية.

النتائج الإيجابية لمشروع الجزيرة:

- (١) وفر فائض في الميزانية اذ ان ٤٠٪ من الدخل اصبح يأتي من القطن.
- (٢) أدى الي تحسين الميزان التجاري اذ انه اصبح يشكل ثلثي صادرات البلاد.
- (٣) إكتسب السودان بفضل سمعه عاليه وتدفقت اليه رؤوس الاموال للاستثمار.
- (٤) وفر فرص للعماله.
- (٥) أدى الي إرتفاع مستوي المعيشه بالنسبه للمزارعين.

سلبات المشروع:

- (١) الإعتماد علي محصول نقدي واحد مما جعل سعره يتأثر بالسوق الرأسماليه. وبالفعل تأثر السودان بالأزمة الاقتصادية العالميه (١٩٢٩ - ١٩٣٣) حيث انخفضت اسعار القطن فلجأت الحكومه الي تخفيض العمال والمترقات.
- (٢) سيطرت الشركه الزراعيه علي تسويق المحصول وحرمت المزارع من اي دور في تسويقه. وقد تم تأمين المشروع عام ١٩٥٠م.
- الي جانب مشروع الجزيرة إهتمت الإدارة البريطانية بالزراعة المطرية، ويبدأ حزام الزراعة المطرية من القضارف في الشرق إلى دارفور في الغرب ومنخفض بحر الغزال في

الجنوب، وتشكل ٨٧٪ من جملة الأراضي الصالحة للزراعة، وقد طور إنتاج الذرة بإدخال الزراعة الآلية في منطقة القضارف وجنوب كردفان.

التجارة:

توافرت عدة عوامل ساعدت على تطور النشاط التجاري منها:

١. تحقيق درجه عاليه من الأمن والاستقرار.

٢. إدخال المواصلات الحديثة.

٣. تشييد ميناء بورتسودان.

تم إنتاج المحاصيل التي تحتاج إليها بريطانيا. وكانت صادرات السودان من القطن والصمغ العربي والحبوب الزيتية والثروة الحيوانية ويشكل القطن ٦٥٪ من صادرات السودان وكان للشركات البريطانية نصيب الأسد في تجارة السودان وهنالك شركات أجنبية أخرى تعمل في التجارة الداخلية. أما واردات السودان فأغلبها من المواد الإستهلاكية مثل السكر والدقيق والأقمشة والمواد البترولية.

التطورات الاجتماعية

التعليم:

أدخلت إداره البريطانية التعليم الحديث ليحل محل التعليم الديني التقليدي

وقد حدد جيمس كيري أول مدير للتعليم في السودان أهداف التعليم في:

١. تكوين طبقة من العمال السودانيين المهرة.

٢. تكوين طبقة إداريه محدوده لشغل بعض الوظائف الصغري.

٣. تهيئة السودانيين لفهم الجهاز الإداري الجديد في السودان.

افتتحت أول مدرسة أولية في أم درمان عام ١٩٠٠م وفي الخرطوم عام ١٩٠١م ، وفي عام

١٩٠٧م بلغ عدد المدارس الأولية ٤٦ مدرسة ووصل العدد إلى ١٢٧ مدرسة في عام ١٩٤٦م.

وافـتـتـحـت مـدارـس وـسطـي عـام ١٩٠٦م فـي أم درـمان والـخـرطـوم وسـواكـن وحـلفـا وبربر ودمـدي وافتـتـحـت مـدرـسة صـناعـية فـي أم درـمان عـام ١٩٠١م.

وفـي عـام ١٩٠٢م افتـتـحـت كـلية غـردون التـذكـارية فـي الخـرطـوم تخـليداً لـذكـرى غـردون، وبـدأت بـمناهـج لـتـدريـب المـعلمين والقـضاة والتـدريـب المهني والأعمال الصـناعية، وفـي عـام ١٩٠٥م افتـتـح بها قـسم لـتـدريـب المسـاحين والمهندسين، وكان القـبول فـي الكـلية يخـضع لموافقة الحـاكم العـام، وفـي عـام ١٩٠٧م أصـبـح يخـضع لامـتـحـان مـنافـسة بـعد إكـمال المـرحـلة الأـولى.

بـدأ تـدريـب المـعلمين فـي عـام ١٩٠٠م بـمـدرسة العـرفاء بـأم درـمان وفـي عـام ١٩٠٧م انتـقـلت إـلى كـلية غـردون لـتـدريـب المـعلمين للمـرحـلة الأـولى، وكان معـظم المـعلمين الـذين يتولون التـدريـب من المـصريين، ولأسباب سـياسية قامـت الحـكومة بـتخفيض المـعلمين المـصريين وزـيادة المـعلمين الإنجليز.

وفـي عـام ١٩٣٤م تم إنـشاء معـهد بخت الرضا بالدويم ليقوم بتـدريـب معلمي المـرحـلة الأـولى ثم أضيف إليه فيما بـعد تـدريـب معلمي المـرحـلة الوـسطى، وأختير المـعلمين السـودانيين والإنجليز المـتميزين لوضع المـناهج والكتب الدـراسية وقد إكتسب المعـهد شهره إقليميه واسعه.

بـدأ التـعليم العـالي عـندما تطورت كـلية غـردون من مـدرسة ثانوية إـلى مـدارس عليا ذات تخصصات مـختلفة، فـفي عـام ١٩٢٤م افتـتـح مـدرسة كـتشنر الطـبية، وفـي عـام ١٩٣٦م مـدرسة القانون، وفـي عـام ١٩٣٨م مـدرسة الطب البيطرية ومعها مـدرسة الزـراعة، وفـي عـام ١٩٣٩م افتـتـح مـدرسة العـلوم وفـي عـام ١٩٤٠م مـدرسة الآداب.وقد فرض ذلك إنـشاء مـدارس ثانوية فـي وادي سيدنا وحتوب وخور طقت شرق الأبيض.

تعليم البنات

لم يشأ البريطانيون الدخول في تجربته قد تثير معارضة اهل البلاد لذلك بدأ تعليم البنات بواسطة الإرساليات، وفي عام ١٩٠٠م افتتحت مدرستان في الخرطوم وأم درمان، ثم أنشا الشيخ بابكر بدري أول مدرسة خاصة لتعليم البنات في رفاعة عام ١٩٠٦م، وبعد الحرب العالمية افتتحت مدارس أولية لتعليم البنات بلغت ٧٠ مدرسة عام ١٩٤٦م. وافتتحت الحكومة مدرسة متوسطة للبنات في أم درمان ثم أخرى في الأبيض ثم ود مدني وبعد الحرب العالمية الثانية تم افتتاح مدرسة البنات الثانوية الحكومية في أم درمان.

كان لمصر دور مهم في مجال التعليم حيث فتحت مدارس متوسطة ثم ثانوية واستقبلت مجموعة من الطلاب للدراسة في الأزهر ودار العلوم والجامعة المصرية، الي جانب دور المعلمين المصريين الذين عملوا بالسودان.

الخدمات الطبية:

بدأت الخدمات الطبية الحديثه مع دخول الجيش الغازي عام ١٨٩٨م إذ سحب معه مجموعه من الأطباء العسكريين ومجموعه مساعده من الأطباء الشوام، وقد ظلت الخدمات الطبية تحت إدارة الجيش حتي عام ١٩٠٤م حيث تأسست مصلحة الخدمات الطبية وافتتحت مستشفيات في عشره مدن.

ساعد علي توسع الخدمات الطبية إنشاء مؤسسات تعليميه طبيه مثل مدرسة المساعدين الطبيين عام ١٩٢١م، مدرسة القابلات عام ١٩٢١م، ومدرسة كتشنر الطبيه عام ١٩٢٤م.

التركيب الاجتماعي:

أ/ الرعاية:

يشكلون معظم أهل السودان، حرمهم نمط حياتهم المتنقل من خدمات التعليم والصحة والمواصلات.

ب/ المزارعون: وينقسمون الي:

- ١- ملاك الحيازات: ويعتمدون علي إنتاج غيرهم
- ٢- المزارعون المتوسطون: يعتمدون علي عملهم وعمل أفراد الأسره، ولا يعملون خارج حيازاتهم
- ٣- الفقراء: يضطرون للعمل مع الآخرين لأنه لايمكنهم الإعتماد علي زراعتهم فقط.

ج/ العمال:

فرض ظهور هذه الفئه تأسيس مشروعات البنيه الأساسيه مثل السكه حديد والنقل النهري والميكانيكي،
كما أن هناك عماله موسميه في مشاريع الزراعه المرويّه والمطريه.

الشمعة لا تخسر شيئاً عندما تضيئ شمعة أخرى

تحياتي

الأستاذ / عمار فاروق



